غيره استكثر عليه فلو قال بدل استنكارا استنقاصا اى من المدلس كان في البيت حناس خطي مع حصول الغرض واما كونه كالخطيب اى كفعله يوهم الفاعل بذلك استنكارا من الشيوخ بان يروى عن شيخ واحد في مواضع فيصفه في موضع بصفة وفي اخر باخرى يوهم انه غيره كما كان الخطيب يفعل ذلك والشافعي بالاسكان لغة الوقف اثنينه يعني تدليس الاسناد مرة واحدة صدرت من فاعله حيث قال سمعت بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من اهل النصيحة في الصدق حتى يقول حدثني او سمعت وذلك لانه بثبوت تدليسه مرة صار ذلك ظاهر حاله في معنعناته كما انه بثبوت التدليس مرة صار ظاهر حاله السماع القسم الثالث تدليس التسوية المغير عند النقاد بالتجويد حيث قالوا جود فلان بريدون ذكر من فيه من الاجواد وحذف الا دنيا وهو ما ذكره بقوله قلت وتتمتها اى اقسامه التدليس اخو اى صاحب التسوية كان يروى حديثا عن ضعيف بينه وبين الثقة بين الثقتين لقي احدهما الاخر فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل ليسوي الاسناد كله ثقات وانما كان هذا شرا من القسم الاول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجيء الواقف على الاسناد بجزم التسوية فيروه عن ثقة اخر فيحكم له بالصحة وفيه غرور شديد وحرج بالغ في الارسال وهذا الذي جعله قسما ثالثا جعله شيخنا نوعا من الاول فالتدليس قسمان تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ وعليهما اقتصر ابن الصلاح والنووي وفي الحقيقة هذا الاخير داخل في المنقطع على قوله فيه لكن شرطه

ان يكون السياق ضعيفا كما تقرر نعم بعضهم لم يقيده بالضعيف بل سوى بينه وبين الثقة الشاذ وذو الشذوذ اى والشاذ في الحديث اصطلاحا ما يخالف الراوي الثقة فيه بزيادة او نقص في الاسناد والمتن الملا بالاسكان للوزن او لنية الوقف اى الجماعة الثقات فيما رووه ولو تعذر الجمع فالشافعي بحسب حقيقة لان العدد اولى بالحفظ من الواحد ويوخذ منه ان ما يخالف الثقة فيه الواحد الاحفظ شاذ وفي كلام ابن الصلاح وغيره ما يفهمه وجرى عليه شيخنا مثال الشاذ في السند ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عن عوسجة عن ابن عباس ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه الحديث فان حماد ابن زيد رواه عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس لكن تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة فحماد مع كونه من اهل العدالة والضبط رجح ابو حاتم روايته من هم اكثر عددا منه وشذ له في المتن زيادة يوم عرفة في ايام التشريق ايام اكل وشرب فانه من جميع طرقه بدونها واما جابها موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن عقبة ابن عامر فحديث موسى شاذ لكن صححه ابن حبان في والحاكم وقال انه على شرط مسلم وقال الترمذي انه حسن صحيح ولعله لاظهار زيادة ثقة غير مناقية والحاكم الخلاف فيه اى في الشاذ ما اشترط بل قال هو ما انفرد به ثقة وليس له اصل يتابع لذلك الثقة فقيد بالثقة دون المخالفة وذكر انه بخلاف المعلل بان المعلل وقف على علة دالة على وهم فيه

حديث ضعيف

علي مضعف ابن رباح بموحدة ثقة تقدما

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)